اقتصاد

اهتمام سوري عراقي بتحسين العلاقات.. اللجنة المشتركة هذا العام في بغداد

٢٠٠ ألف عراقي زاروا سورية بغرض السياحة والعلاج

| هناء غانم

بحث رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس اليوم مع القائم بأعمال السفارة العراقية بدمشق ياسين شريف الحجيمي سبل تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات ولاسيما الاقتصادية والصناعية والتجارية والنقل وتبادل المنتجات ومقايضة السلع التي تحتاجها أسواق البلدين، كذلك تعزيز عمل اللجنة المشتركة السورية العراقية.

وأكد المهندس عرنوس حرص الحكومة السورية على وضع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين في التنفيذ لتحقيق نوع من التكامل بين اقتصادي البلدين يساهم في تطوير العمل المشترك ويفتح آفاقاً جديدة أمام العلاقات الثنائية بما يعود بالخير والمنفعة على شعبي البلدين الشقيقين، مشدداً على مواصلة تطوير العلاقات التي تربط البلدين على الصعد كافة لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق قفزة نوعية في التعاون والعمل المشترك.

من جهته أعرب الحجيمي عن رغبة بلاده في توسيع التعاون الثنائي والاستفادة من المزايا التي يتمتع بها الاقتصاد السوري، مشيراً إلى أهمية تكثيف الجهود المشتركة لإيجاد الحلول للصعوبات التي تعترض تطوير العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري.

وفي تصريح لـ«الوطن» قال القائم بأعمال السفارة العراقية بدمشق ياسين شريف الحجيمي إننا حملنا رسالة من دولة رئيس الوزراء العراقي إلى فخامة الرئيس السوري ورئيس مجلس الوزراء بتأكيد أهمية العمل لتطوير العلاقات الاقتصادية بين العراق وسورية وتعزيز الشراكة الإستراتيجية في مختلف المجالات التجارية والثقافية والصحية والسياحية.. وتم والتركيز على موضوع النقل عبر السكك الحديدية والطرق بين البلدين، كما تم الاتفاق على أن تعقد اللجنة العراقية السورية المشتركة أعمالها هذا العام في بغداد برئاسة وزيري الاقتصاد والتجارة في البلدين خلال الشهر القادم وتم الإعداد لهذه اللجنة التي ستكون برعاية رئيس الوزراء العراقي وتم توجيه الوزارات والجهات المعنية في كلا البلدين لوضع المقترحات لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

وذكر القائم بالأعمال في سفارة العراق بدمشق أن هذا العام شهد زيادة في أعداد السياح العراقيين القادمين إلى الأراضي السورية خلال العام الماضي ٢٠٢٣، قد بلغ ٣٠٠ ألف بغرض السياحة الدينية والترفيه والعلاج.

كما تم التطرق خلال الاجتماع مع رئيس الحكومة عرنوس إلى مناقشة موضوع الصادرات والمستوردات بين البلدين والجهات المعنية في كلا البلدين لوضع المقترحات لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

ونأمل أن يكون اجتماع اللجنة المشتركة القادم أفضل، وسيتم توسيع مجالات وآفاق التعاون الاقتصادي إضافة الربط السككي بين البلدين للاستفادة من البحر المتوسط بالأراضي السورية، لافتاً إلى وجود فرص متاحة للتعاون المشترك وتطويره بين البلدين في قطاعات النفط، وما تتمناه هو الاستفادة من الميزة النسبية في الاقتصاد السوري وضرورة تكثيف التعاون بين الوزارات والهيئات في حكومتي البلدين، وتفعيل العمل في مذكرات التفاهم الموقعة ودخولها حيز النفاذ من الناحية الموضوعية والقانونية، موضحاً أن الاقتصاد السوري لديه خبرة واسعة في الصناعات الاستخراجية والتحويلية لكن ظروف الحرب حالت دون ذلك مشيراً إلى وجود فرص استثمارية لصناعات الأدوية التي تتميز بها سورية إضافة إلى الصناعات النسيجية التي تتميز بها مدينة حلب.

وتم الاتفاق على تشجيع المقايضة في المنتجات السورية العراقية الفواكه والحمضيات وزيت الزيتون مقابل القمح والتمور وغيرها ومن الصناعات الاستهلاكية التي يحتاجها المواطن السوري..

وأكد الحجيمي عمق العلاقات بين البلدين على المستويات كافة، لافتاً إلى أهمية تعزيز التعاون بمختلف المجالات الصحية والاستفادة من الاختصاصات الطبية السورية ولاسيما في مجال الصناعات الدوائية، إضافة إلى إمكانية تشكيل لجان فنية مشتركة بين الجانبين لمتابعة التعاون الصحي مشيراً إلى أن البلدين حريصان على أعلى مستوى في تنمية المهارات بالأيدي العاملة في المجال الطبي والتمريض مشيراً إلى أننا في العراق بحاجة إلى هذه الخبرة التي تمتلكها سورية في هذا المجال إضافة إلى الصناعات الدوائية وما تتميز به سورية في هذا القطاع مشيراً إلى أنه سيتم فتح المجال أمام السوريين للاستثمار في هذا القطاع وغيره.

الزراعة تحدد احتياجات القمح من الأسمدة

٥٠ ألف طن سماد يوريا وصلت إلى سورية بعقود مقايضة و٣٨ ألف طن من معمل سماد حمص قريباً

مدير الأراضي: تأمين كامل احتياجات القمح والمصرف الزراعي بدأ بالتوزيع منذ بداية الشهر الماضي

| الوطن

حددت وزارة الزراعة احتياجات محصول القمح من الأسمدة الآزوتية لهذا الموسم بحوالى ١٠٠ ألف طن من سماد اليوريا، حيث اتخذت جملة من الإجراءات بالتعاون مع الجهات الأخرى لتأمين هذه الكميات بطرق مختلفة كون محصول القمح هو محصول الأمن الغذائي.

مدير الأراضي والمياه في وزارة الزراعة د. جلال غزالة أكد أن الوزارة وضعت الخطة الإنتاجية الزراعية لهذا الموسم وتم إقرارها منذ الشهر الثامن من العام الماضي، كما تم تحديد احتياجات كل المحاصيل والأشجار المثمرة من مختلف أنواع الأسمدة، وعملت الوزارة بالتعاون مع كل الوزارات والجهات المعنية وبدعم حكومي كبير خلال الأشهر الماضية على تأمين مايقارب كامل احتياج محصول القمح من الأسمدة الآزوتية، لافتاً إلى أنه تم توقيع عقود مقايضة مع إحدى الدول الصديقة لتوريد ٥٠ ألف طن من سماد اليوريا وتم تنفيذها بالكامل حيث وصلت هذه الكميات إلى الموانئ السورية وهي تشكل ٥٠ بالمئة من الاحتياج، وتم توزيع دفعات منها إلى فروع المصرف الزراعي بالمحافظات وبدأت عمليات التوزيع على الفلاحين اعتباراً من بداية الشهر الماضي كدفعة أولى لمحصول القمح، وسيتم توزيع الدفعة الثانية في موعدها المحدد.

وأشار غزالة إلى أن الحكومة وبالتنسيق بين الوزارات ذات الصلة عملت على توفير الغاز والكهرباء اللازمة لتشغيل معمل الأسمدة في حمص ويتم العمل على تصنيع نحو ٣٨ ألف طن سيتم استلامها وشحنها إلى فروع المصرف الزراعي، بحيث تصبح الكميات المتوافرة لمحصول القمح نحو ٨٨ ألف طن وهي تغطي كامل احتياجاته تقريباً.

ولفت غزالة إلى التسهيلات التي حصل عليها القطاع الخاص لاستيراد أكبر كمية ممكنة من الأسمدة الآزوتية والذي استطاع توفير نحو ٥٠ ألف طن حتى الآن وهي متاحة في الأسواق بالأسعار الرائجة ويمكن للفلاحين الحصول عليها لتغطية احتياجاتهم لبقية المحاصيل والأشجار المثمرة، بالإضافة إلى إقامة خمسة معامل للقطاع الخاص لتصنيع الأسمدة الفوسفاتية وتم منحها الترخيص اللازم وتتم مراقبة وتحليل منتجاتها لتكون مطابقة للمواصفات القياسية السورية.

وأكد غزالة أن المصرف الزراعي يستمر ببيع الأسمدة الفوسفاتية لمحصول القمح حيث يتوافر نحو ٥٠ بالمئة من الاحتياجات في مستودعات المصرف وسيتم توريد نحو ٢٥٠٠ طن من السماد الفوسفاتي من إنتاج معمل الأسمدة بحمص للأشجار المثمرة من الحمضيات والزيتون.

وأكد غزالة استمرار الإعلان عن المناقصات من قبل وزارة التجارة الخارجية لمحاولة تأمين أكبر كميات من الأسمدة في الفترة القادمة.

جميع من حصلوا على دعم من برنامج أسعار الفائدة يستحقون

عبيد لـ«الوطن»: ٣٨١ مزارعاً حصلوا على ٥,٧ مليارات و٤٢ صناعياً حصلوا على ٤,٢ مليارات

محمد لـ«الوطن»: دعم المستفيدين بـ٧ بالمئة من سعر الفائدة غير كاف

| جلنار العلي

كشفت مديرة السياسات في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية غالية عبيد في تصريح لـ«الوطن» أن قيمة الدعم المقدمة لبرنامج دعم أسعار الفائدة وصلت إلى نحو ١٠ مليارات ليرة، حيث بلغ عدد المستفيدين منه نحو ٤٢٣ مستفيداً في القطاعين الصناعي والزراعي، لافتة إلى أن الوزارة تتابع العمل بهذا البرنامج بهدف تخفيض تكاليف الحصول على التمويل اللازم للمشروعات المستهدفة.

وفي السياق، أوضحت عبيد أن الحكومة تتحمل نحو ٧ بالمئة من سعر الفائدة على القروض التي تمنحها المصارف العاملة في سورية، لمجموعة من المشروعات والقطاعات ذات الأولوية، والتي يتم استهدافها وفق معايير محددة تتماشى مع الأولويات المرحلية للاقتصاد الوطني، كاشفة عن إطلاق ٣٨ برنامجاً فرعياً للبرنامج الرئيسي، وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج في القطاع الزراعي ٣٨١ مستفيداً بقيمة دعم تصل إلى نحو ٥,٧ مليارات ليرة، وذلك لعدة مشروعات منها تشغيل وتأهيل منشآت المداجن وإنشاء أو تأهيل المباقر وتربية أغنام العواس والماعز الشامي والنحل، والري الحديث والجرارات الزراعية.

فيما بلغ عدد المستفيدين من البرنامج بالقطاع الصناعي ٤٢ مستفيداً، حسبما صرحت به عبيد، بقيمة دعم وصلت إلى ما يقرب من ٤,٢ مليارات ليرة، وذلك لمجموعة من المشروعات منها إنتاج الأسمدة والأدوية والورق وإعادة تدوير البطاريات والألمنيوم وألواح الفورميكا، والسيراميك والغرانيت والرخام والإسمنت اللاصق، والخيوط والمنسوجات والسجاد والموكيت والمصابيغ وعبوات البيركيفوم والسدادات التي لا تنتج محلياً وعبوات وتيوبات الألمنيوم وكابلات وقضبان الألمنيوم، وإنتاج العصائر والمكثفات الطبيعية من عصير الحمضيات، وإعادة تأهيل المنشآت الصناعية المتضررة في محافظة حلب.

الباحث في الشؤون الاقتصادية الدكتور علي محمد، تساءل في تصريح لـ«الوطن» عن القيمة المضافة التي تضيفها المشروعات الداخلة ببرنامج دعم أسعار الفائدة للاقتصاد السوري والإنتاج والناتج المحلي الإجمالي، لافتاً إلى أنه لا يمكن تخمين ذلك لكون إحصائيات وزارة الاقتصاد لم تكن مرفقة بأي معلومات عن المراحل التي وصلت إليها هذه المشروعات التي حاز أصحابها قروضاً، أو عن مخرجات العملية الإنتاجية التي قاموا بها سواء بالقطاع الصناعي أم الزراعي، وهذا يشكل مشكلة حقيقية لأنه لا يمكن القول إنهم استفادوا بشكل فعلي من الدعم المقدر بـ١٠ مليارات ليرة، إذا لم يتم عرض حجم المخرجات بشكل فعلي.

وفي سياق متصل، وحول مدى ملاءمة الدعم المقدم على أسعار الفائدة، بيّن محمد أنه عندما كانت نسبة الفائدة على الودائع في البنوك في السابق تتراوح بين ٧–٩ بالمئة، كان متوسط سعر الفائدة على القروض يصل إلى نحو ١٣–١٤ بالمئة، فكان يتكبد المقترض المستفيد من الدعم حينها تكلفة ٧ بالمئة كفائدة على القروض والتسهيلات التي يحصل عليها، وكانت هذه النسبة معقولة بالنسبة للصناعيين والزراعيين إلى حد ما، لكن منذ نحو العام ونصف العام تم رفع سعر الفائدة على الودائع لتصبح ١١ بالمئة بالحد الأدنى، فأصبحت الفائدة على القروض تتراوح بين ١٨–٢٢ بالمئة، أي إن الفائدة على المستفيد من البرنامج أصبحت ١١ بالمئة، وهذه الفائدة تشكل عبئاً لا بأس به، لذا كان يجب رفع الدعم من ٧ بالمئة إلى ١٠ بالمئة، ليحقق البرنامج غايته المنشودة.

وتساءل محمد فيما إذا كان جميع المستفيدين من برنامج دعم أسعار الفائدة يستحقون هذا الدعم، إذ يجب أن يكون هناك دراسة لمخرجات كل مشروع على حدة، وحجم استفادته من دعم سعر الفائدة، والقيمة المضافة التي حققها صاحب المشروع، وذلك لضمان استمرار البرنامج كله واستمرار دعم سعر الفائدة لكل مشروع من المشروعات.

وكان رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس، قد وافق في الشهر الماضي على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة تأييد مقترح وزارة الاقتصاد بتمديد العمل ببرنامج دعم أسعار الفائدة للإنتاج المحلي، والمعايير الواجب اتباعها في اختيار القطاعات المستهدفة بالدعم وآلية بناء البرامج وتنفيذها وآلية صرف المبالغ المخصصة في الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض، وذلك حتى نهاية العام ٢٠٢٤.

يذكر أن هذا البرنامج تم إطلاقه، في العام ٢٠١٩ حيث وقعت الوزارة اتفاقاً إطارياً مع المصارف العامة والخاصة يحدد آلية الاستفادة من دعم أسعار الفائدة وترتيب آليات منح القروض.

هل يتحسن أداء الصرافات؟

«العقاري» يطلق منظومة عمل تقني جديدة.. ترفع جودة خدماته

| عبد الهادي شباط

كشف مصدر في المصرف العقاري لـ«الوطن» عن إطلاق منظومة العمل التقني الجديدة في المصرف والتي تسمح بالربط مع المصرف التجاري السوري والاستعلام عبر شاشة الصراف وتوحيد سقف السحوبات اليومي بين حاملي بطاقة المصرف العقاري والتسليف الشعبي (٥٠٠ ألف ليرة يومياً) إضافة إلى انتظام خدمة الربط مع صرافات البنوك الخاصة وعدم التعثر كما حدث خلال الفترة الماضية كما أنه سيتم تحديث تطبيق الدفع الإلكتروني لتحقيق سهولة أكثر في تنفيذ عمليات تسديد الفواتير والمستحقات المالية إلكترونياً للجهات العامة مثل تسديد الأقساط الجامعية (تعليم موازي ومفتوح) إضافة إلى أقساط طلاب الدراسات على التوازي لخدمة تسديد الفواتير منها الاتصالات إضافة لتسديد مخالفات المرور والضرائب وبعض المستحقات المالية.

وتأتي خطوة العقاري تزامناً مع حالة عامة من تطوير أنظمة العمل التقني في المصارف العامة (التجاري السوري- التسليف الشعبي- الصناعي)، كما يمثل تطوير البنية التقنية والبرامجية في عمل المصرف العقاري حلاً لجملة من المشكلات الفنية في العمل اليومي التي كانت تواجه إدارة المصرف والتي تسببت خلال الفترة الماضية في تراجع جودة بعض الخدمات التي يقدمها العقاري.

كما يمثل تحديث البنية التقنية في العقاري إحدى مفردات مشروع الدفع الإلكتروني الذي أطلقه البنك المركزي، ويتم العمل على تنفيذ حزمة من الإجراءات التي تسهم في التحول والانتقال التدريجي نحو الدفع الإلكتروني في مختلف النشاطات والتعاملات المالية ما يسمح بتخفيف التعاملات بالكاش وتخفيف طباعة الفئات النقدية والتحكم أكثر في إدارة المعروض النقدي وغيره من الميزات التي يحققها الدفع الإلكتروني، وكانت خطوة قطاع الاتصالات بخصوص التسديد (فواتير الاتصالات) عبر الدفع الإلكتروني قد أعلنت الكهرباء أنها ستلحق بها مع نهاية العام الحالي ٢٠٢٤.

وقد بيّن مدير أنظمة الدفع الإلكتروني في مصرف سورية المركزي عماد رجب لـ«الوطن» أن هناك تنسيقاً مع وزارة الاتصالات وتم التوافق على وضع خطة تدريجية لتطبيق الدفع الإلكتروني على فواتير الهاتف، ومنها ترك مركز اتصالات واحد في كل محافظة لتنفيذ عمليات الجباية تقليدياً لمن يتعذر عليه الدفع إلكترونياً، وأنه تم التوسع في نشر نقاط البيع وتجاوز عدد نقاط البيع في المولات والمشافي وغيرها من الفعاليات الاقتصادية والخدمية لأكثر من ٥٥٠٠ نقطة بيع بغرض تشجيع عمليات الدفع الإلكتروني والتخفيف من معاملات الكاش.

ويظهر البنك المركزي أن هناك ارتفاعاً جيداً في معدل الدفع الإلكتروني وخاصة مع تضاعف عدد أجهزة نقاط البيع P.O.S الموزعة على المولات والمطاعم إضافة إلى استهداف القطاع الصحي (المشافي والصيدليات..) وغيره من الفعاليات التجارية والصناعية والمالية.

نستورد البن ونصدر لها زيت الزيتون.. ودعوة لحضور أكبر معرض للمواد الغذائية في «سان باولو»

اللحام لـ«الوطن»: التبادل التجاري مع البرازيل تراجع خلال الأزمة ووصل العام الماضي لحدود ١٤ مليون دولار

| رامز محفوظ

أكد رئيس غرفة تجارة دمشق محمد أبو الهدى اللحام خلال لقاء جمع مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق مع السفير البرازيلي في سورية أندريه دوس سانتوس في مقر الغرفة أن حركة التجارة مع البرازيل وصلت لأرقام جيدة قبل الأزمة ثم تراجعت بشكل ملحوظ، معرباً عن أمله بتحسن العلاقات وزيادة التبادل التجاري لما تتمتع به البرازيل من حضور كبير في معظم الأسواق العربية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين اللحام أن العلاقة التجارية مع البرازيل علاقة قديمة وليست حديثة وكان موقفهم إيجابياً إلى جانب سورية خلال سنوات الأزمة، لافتاً إلى أننا خلال اللقاء تحدثنا مع السفير البرازيلي عن ضرورة العمل على تحسين حركة التبادل التجاري بين سورية والبرازيل التي شهدت تراجعاً ملحوظاً خلال الأزمة في سورية وأبدى استعداده للعمل على تحسين وتطوير التعاون مع سورية، مبيناً بأن أجور النقل من البرازيل مرتفعة جداً ونحن في سورية على الرغم من العقوبات المفروضة على سورية نجد منافذ عدة تصل من خلالها البضائع والمنتجات البرازيلية وبضائع من بلدان أخرى إلى سورية، وأكد بأنه لدى البرازيل إنتاج وفير من جميع الأصناف والمواد ونحن نستورد منها أصنافاً عدة مثل السكر والشاي والذي نستورد منهما كميات كبيرة إضافة إلى استيراد البن في حين أننا نصدر للبرازيل مادة زيت الزيتون.

وأشار إلى أن السفير البرازيلي دعانا إلى حضور أكبر معرض للمواد الغذائية سيقام قريباً في مدينة ساو باولو ومن الضروري أن يحضره كل رجال الأعمال المختصين بالصناعات الغذائية باعتبار أن ذلك سيؤدي إلى حدوث تعاون مشترك وتوقيع عقود بين الجانبين السوري والبرازيلي.

وأوضح اللحام بأن حجم التبادل التجاري بين سورية والبرازيل كان كبيراً قبل الأزمة حيث وصل خلال عام ٢٠١٠ إلى ٦٠٠ مليون دولار على حين أنه تراجع خلال الأزمة ووصل خلال العام الماضي إلى ١٤ مليون دولار، منوهاً بأنه من الممكن أن نسعى مستقبلاً إلى إقامة شركات مشتركة مع البرازيل بما يصب في مصلحتنا.

وخلال اللقاء لفت أمين سر الغرفة وسيم القطان إلى ما تم سابقاً لجهة الاتفاق على تشكيل وفد من رجال الأعمال السوريين لزيارة البرازيل والتواصل مع رجال الأعمال البرازيليين لبحث إمكانية زيادة التبادل التجاري بين البلدين مستفيدين مما تملكه البرازيل من مواد وسلع ذات سمعة عالمية يقابلها أيضاً منتجات سورية يمكن تصديرها للبرازيل، كما تطرق إلى بعض الإشكالات التي واجهت عدداً من مستوردي البن من البرازيل خلال الفترة الماضية حيث وصلت بضائع سيئة غير مطابقة للمواصفات المطلوبة.

من جانبه بين السفير البرازيلي أن التبادل التجاري بين البلدين تراجع بشكل واضح نتيجة العقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية والصورة المتداولة عنها في وسائل الإعلام الغربية مؤكداً دعم السفارة لكل الخطوات التي من شأنها تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ومن بينها تأليف وفد من رجال الأعمال السوريين لزيارة البرازيل ولقاء رجال الأعمال البرازيليين.

وأكد السفير أنه ستتم متابعة موضوع شحنات البن المخالفة موضحاً أن هنالك جهات حكومية في البرازيل تتعامل مع قضايا كهذه إضافة لوجود ضمان لحقوق المستوردين من البرازيل.

هذا وتركز اللقاء على بحث أفق تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وحل بعض الإشكالات التي تواجه المستوردين ولاسيما ما يتعلق بمادة البن، والذي حضره أعضاء مجلس إدارة الغرفة وعدد من رجال الأعمال والمستوردين الذين لهم تعامل تجاري مع البرازيل وتحدثوا عن الصعوبات التي تواجه عملهم وسبل حلها بالتعاون بين الجانبين.